الفصل العاشر
علم أصول الفقه

ف١٢٤- المذاهب الفقهية.

ف١٢٥- المذهب المالكي، دخوله إسبانيا.

ف١٢٦- كبار فقهاء المالكية الأندلسيين: أبو الوليد الباجي وأبو الوليد بن رشيد.

ف١٢٧- فقهاء مالكيون آخرون: ابن عاصم.

ف١٢٨- فقهاء الشافعية.

ف١٢٩- فقهاء المذهب الظاهري.

ف١٣٠- أصحاب الشروط والوثائق والفرائض.

ف١٢٤- المذاهب الفقهية

كان القرآن أول مصدر مكتوب للتشريع الإسلامي، وهو ما أوحى به الله إلى الرسول ﷺ -في مسائل العقيدة والأخلاق والشريعة - ليبلغه إلى المسلمين كافة. وقد جُمع القرآن في عهد أبي بكر، وكان الاعتماد في ذلك على قراءة زيد بن ثابت وعبد الله بن سعد بن أبي سرح الذي كان من كتَّاب الوحي زمنًا ثم عزل. وبعد ذلك بقليل اعتُبرت السنة مصدرًا ثانيًا من مصادر التشريع إلى جانب القرآن، وعندما امتدت حدود مملكة الإسلام من الأندلس إلى سمرقند -خلال القرن الهجري الأول - عُرضت للمسلمين مسائل جديدة لم يجدوا لها في القرآن والسنة حلاً صريحًا، فكان لا بد من إعمال «الرأي» لاستخراج الأحكام عن طريق «القياس»، أو الأخذ «بإجماع» آراء فقهاء المسلمين.

ثم كانت الثورة التي نقلت الدولة من الأمويين إلى العباسيين، وكانت ثورة دينية سياسية جعلت للفقهاء أهمية كان الأمويون ينكرونها عليهم، وأتيح بذلك السبيلُ إلى ظهور مذاهب فقهية مختلفة. وكان أول ما ظهر منها مذهب أبي حنيفة النعمان بن ثابت المتوفى سنة ٧٦٧/١٤٩، وهو مذهب حر فلسفي يعتمد على القرآن ويستخرج الأحكام منه عن طريق الاستنتاج العقلي القائم على المنطق الدقيق وهو «القياس»، وعندما كان فقهاء الحنفية يجدون أن القياس المنطقي الخالص يؤدي إلى نتائج لا تتفق مع العرف الجاري في بلد من البلاد كانوا يبحثون عن حل «يستحسنونه» لهذه الحالة.

وقد رعى هارون الرشيد هذا المذهب، وإزاء المذهب الحنفي ظهر مذهب «الأوزاعي» المتوفى سنة ٧٧٤/١٥٧، وكان من أنصار مدرسة الحديث، لا يرضى عما استحدثه الأحناف من أقيسة ذات طابع فلسفي. وقد سار أهل الأندلس على مذهب الأوزاعي، وظلوا عليه؛ حتى تحولوا إلى مذهب مالك.

أما مذهب مالك بن أنس (توفي سنة ٧٩٥/١٧٨) فقد جمع بين سَلَفِيَّة الأوزاعي (الأخذ بالحديث) وحرية المذهب الحنفي في الأخذ بالقياس. وهو - مع اعتماده على القرآن والسنة كمصدرين أساسيين لاستنباط الأحكام - قد أعطى «إجماع أهل المدينة» أهمية خاصة في بعض المسائل، فوسّع بذلك معنى «الإجماع». ولم يلجأ إلى «الرأي» إلا في حالات الضرورة القصوى، وربما ابتعد عن النصوص الشرعية إذا رأى أن التزامها ينتج عنه ضرر للمجموع، ويسمى ذلك الاستثناء في عرف المالكية بـ «الاستصلاح».

وقد دَوَّن مالك مذهبه في «الموطأ»، ورتب فيه الأحاديث التي تستخرج منها الأحكام أبوابًا بحسب موضوعاتها الفقهية الشرعية، ثم أورد بعد ذلك ما جرى عليه عَمَل أهل المدينة، وأعقب ذلك برأيه الخاص في بعض مسائل قليلة. وقد ساد مذهب مالك في المغرب والأندلس.

وقد نشأ الخلاف بين هذه المذاهب؛ لأن بعضها كان يلتزم المأثور لا يخرج عنه، ويذهب بعضها الآخر إلى استخدام الرأي وإعمال الذهن كثيرًا أو قليلاً، ومن ثمَّ ظهر مذهب وسط بين هذه الأطراف المتباعدة، وضعه الإمام الشافعي المتوفى سنة ٨٢٠/٢٠٤، إذ نسق أصول الفقه التي أخذت بها المذاهب المختلفة «تنسيقًا حكيمًا، وأوجد بينها توازنًا لا يَصِل الإنسان إلى أحسن منه»: فأخذ بالقرآن والسنة، وأخذ بالإجماع في المسائل التي جرى العمل بها في كافة بلاد الإسلام؛ لأن اجتماع آراء المسلمين على صورة حقيقية عامة لا يكون إلا بتوفيق من الله. وذهب الشافعي كذلك إلى تعميم استعمال القياس وإعمال الرأي.

ثم ظهر داود الظاهري المتوفى سنة ٨٨٣/٢٦٩، فتعصب للمأثور من الكتاب والسنة وترك الإجماع الذي كان الفقهاء قبله قد جعلوه في مرتبة الكتاب والسنة!

وذهب إلى الاقتصار على المعنى الحرفي للكتاب والسنة - فحسب - كأصل للفقه، وأعرض عن القياس تمامًا، وضيق حدود الإجماع فلم يأخذ إلا بما أجمع عليه الصحابة، ونهى عن «التقليد»: وهو اتباع الرأي الشخصي لإمام المذهب، ودعا إلى دراسة الكتاب دراسة تعمق وشمول، وتفسيره تفسيرًا حرفيًا، بحسب ما يرد من معاني الكلمات في معاجم اللغة وما تقتضيه قواعد النحو، ولم يُسلِّم بما ذهب إليه أهل القياس في تفسير آية من الآيات أو حديث من الأحاديث إلا إذا أيَّد ما يذهبون إليه آية أخرى أو حديث آخر. ويكاد مذهب ابن حنبل يشترك مع المذهب الظاهري في كل هذه الاتجاهات، وقد وضعه أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٨٥٥/٢٤٠، وكان أقرب إلى المشتغلين بالإلهيات والمحدثين منه إلى أهل الفقه.

وقد اتبع معظم أهل الأندلس مذهب مالك من بين هذه المذاهب كلها، وقد قامت في رحاب المذهب المالكي ثلاث مدارس يختلف بعضها عن بعض اختلافًا يسيرًا: مدرسة سحنون بن سعيد صاحب «المدونة» ومركزها القيروان، ومدرسة قرطبة، ومدرسة المالكيين العراقيين، ولم يتبع أحد من أهل الأندلس هذه المدرسة الأخيرة.

ولمن المفيد هنا أن نأتي بما يقوله ابن خلدون في مقدمته بصدد المالكية في الأندلس والمغرب، إذ هو يلقي على هذه الناحية ضوءًا باهرًا، قال:

«... وأما مالك - رحمه الله تعالى - فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم. إلا أنهم لم يقلِّدوا غيره إلا في القليل، لما أن رحلتهم كانت غالبًا إلى الحجاز - هو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم ومنها خرج إلى العراق - ولم يكن العراق في طريقهم، فاقتصروا على الأخذ عن علماء المدينة، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قَبْله وتلاميذه من بعده؛ فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلّدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته. وأيضًا فالبداوة

كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يُعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميلُ لمناسبة البداوة؛ ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضًا عندهم، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها، كما وقع في غيره من المذاهب».

«ولما صار مذهب كل إمام علمًا مخصوصًا عند أهل مذهبه، ولم يكن لهم سبيل إلى الاجتهاد والقياس، فاحتاجوا إلى تنظير المسائل في الإلحاق، وتفريقها عند الاشتباه، بعد الاستناد إلى الأصول المقررة من مذهب إمامهم، وصار ذلك كله يحتاج إلى ملكة راسخة، يُقتدر بها على ذلك النوع من التنظير أو التفرقة، واتِّباع مذهب إمامهم فيهما ما استطاعوا؛ وهذه الملكة هي علم الفقه لهذا العهد».

«وأهل المغرب جميعًا مقلِّدون لمالك - رحمه الله - وقد كان تلاميذه افترقوا بمصر والعراق، فكان بالعراق منهم القاضي إسماعيل وطبقته، مثل ابن خُوَيْز منداد وابن اللبان والقاضي أبو بكر الأبهري والقاضي أبو الحسين بن القصار والقاضي عبد الوهاب ومن بعدهم.

وكان بمصر ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم والحارث بن مسكين وطبقتهم. ورحل من الأندلس عبد الملك بن حبيب، فأخذ عن ابن القاسم وطبقته، وبث مذهب مالك في الأندلس ودوَّن «كتاب الواضحة»، ثم دَوَّن العُتبى - من تلامذته - «كتاب العُتبية».

ورحل من إفريقية أسد بن الفرات، فكتب عن أصحاب أبي حنيفة أولاً، ثم انتقل إلى مذهب مالك وكتب على ابن القاسم في سائر أبواب الفقه، وجاء إلى القيروان بكتابه وسمي «الأسدية» نسبةً إلى أسد بن الفرات، فقرأ بها سحنون على أسد؛ ثم ارتحل إلى المشرق ولقي ابن القاسم وأخذ عنه وعارضه بمسائل الأسدية فرجع عن كثيرٍ منها، وكتب سحنون مسائلها ودوَّنها وأثبت ما رجع عنه، وكتب

لأسد أن يأخذ بكتاب سحنون فأنف من ذلك، فترك الناس كتابه واتبعوا «مدوَّنة سحنون» - على ما كان فيها من اختلاط المسائل في الأبواب، فكانت تُسمَّى المدونة والمختلطة - وعكف أهل القيروان على هذه المدونة، وأهل الأندلس على الواضحة والعُتبية. ثم اختصر ابن أبي زيد المدوَّنة والمختلطة في كتابه المُسمَّى «بالمختصر»، ولخَّصه أيضًا أبو سعيد البرادعي من فقهاء القيروان في كتابه المسمى «بالتهذيب»، واعتمده المشيخة من أهل إفريقية وأخذوا به وتركوا ما سواه؛ وكذلك اعتمد أهل الأندلس كتاب العتبية وهجروا الواضحة وما سواها».

«ولم يزل علماء المذهب يتعاهدون هذه الأمهات بالشرح والإيضاح والجمع، فكتب أهل إفريقية على المدوَّنة ما شاء الله أن يكتبوا، مثل ابن يونس واللخمي وابن محرز التونسي وابن بشير وأمثالهم، وكتب أهل الأندلس على العتبية ما شاء الله أن يكتبوا، مثل ابن رشد وأمثاله. وجمع ابن أبي زيد جميع ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال في كتاب «النوادر»، فاشتمل على جميع أقوال المذهب، وفرَّع الأمهات كلَّها في هذا الكتاب؛ ونقل ابن يونس معظمه في كتاب على المدوَّنة، وزخرت بحار المذهب المالكي في الأفقين إلى انقراض دولة قرطبة والقيروان، ثم تمسَّك بهما أهل المغرب بعد ذلك، إلى أن جاء كتاب أبي عمرو بن الحاجب، لخَّص فيه طرق أهل المذهب في كل باب، وتعديل أقوالهم في كل مسألة فجاء كالبرنامج للمذهب»[1].

فـ١٢٥-مذهب مالك، دخوله الأندلس

لا زالت مسألة من أدخل المالكية إلى الأندلس غامضةً، فيذهب المقري إلى أن الأندلسيين كانوا على مذهب الأوزاعي كأهل الشام، ثم أقبل إلى الأندلس أثناء خلافة الحكم المستنصر (١٧٩/٧٩٦-٢٠٥/٨٢١) نفرٌ من الفقهاء، ساروا في أحكامهم على رأي مالك وأهل المدينة، وأقرَّهم الحَكم على ما ذهبوا إليه، بسبب

ما حدَّثه به تلاميذ مالك من الأندلسيين عن فضله وعظيم أثره وشهرته.

ويذكر المقري أيضًا أن تحول الأندلس إلى المالكية تم على يد نفر من الفقهاء، أعظمهم: عبد الملك بن حبيب، ويحيى بن يحيى الليثي، وأبو عبد الرحمن زياد بن عبد الرحمن اللخمي الملقَّب بشبطون، ويقال: إن هذا الأخير كان أول من أدخل المالكية إلى الأندلس أما ابن القوطية فيقول : إن أول من أدخل الموطأ إلَى الأندلس هو الغازي بن قيس الذي سمعه من مالك - وكان ذلك في أيام عبد الرحمن الداخل (١٣٧/٧٥٥-١٧١/٧٨٨) - [إذ يقول: «وفي أيام عبد الرحمن بن معاوية دخل الغازي بن قيس الأندلس بالموطأ عن مالك وبقراءة نافع بن أبي نعيم، وكان له مكرمًا ومتكررًا عليه بالصلة في منزله. وفي أيَّامه دخل أبو موسى الهوَّاري عالم الأندلس، وكان قد جمع علم العربية إلى علم الدين، وكانت رحلتهما إلى المشرق بعد دخول عبد الرحمن بن معاوية الأندلس فحدَّث الشيخ [عمر] بن لبابة، قال: كان أبو موسى الهوَّاري إذا دخل من قريته بفحص مورور - التي كان فيها سكناه - لم يُفْتِ أحدٌ من مشايخ قرطبة، لا عيسى بن دينار ولا يحيى بن يحيى ولا سعيد بن حسَّان - رحم الله جميعهم - حتى يرحل عنهم»](*).

ومن الثابت - على أي حال - أن مذهب مالك ثبت في الأندلس وعلا أمره فيه على أيام هشام الرضي (٨٩/٧٠٨-١٧٩/٧٩٦)، بسبب المكانة الرفيعة التي حظا بها يحيى بن يحيى الليثي عنده؛ وكان يحيى من تلاميذ مالك المباشرين وكان متعصبًا لمذهبه، وكان هشام يشاوره في أمور القضاة، فلم يكن يولي إلا المالكيين. ومن بين من أسسوا دولة المالكية في الأندلس يحيى بن يحيى وعيسى بن دينار وشبطون(٢).

(*) ابن القوطية: افتتاح، ص٣٥.

ف١٢٦-كبار فقهاء المالكية في الأندلس أبو الوليد الباجي وأبو الوليد بن رشد

من المتعذَّر علينا أن نذكر جميع الأندلسيين الذين ألّفوا في الفقه على مذهب مالك، واعتمدوا على مُوَطّئه ووضعوا عليه الشروح والتعليقات؛ لأن ذلك الإحصاء يطول ولا جدوى من ورائه، ولهذا فسنجتزئ في هذا المقام بذكر أكابرهم:

فمن أقطاب المالكية الأندلسيين عبد الملك بن حبيب - وقد تحدثنا عنه (ف٦٢) - وتلميذه محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن أبي عُتْبه المعروف بالعُتْبي المتوفى سنة ٨٦٨/٢٥٤، وهو صاحب مجموعة «الأسمعة المسموعة غالبًا من مالك بن أنس[*] المسمَّاة «بالعتبية» أو «المستخرجة»، وكانت من أكثر الكتب تداولاً بين الأندلسيين وأهل المغرب. لوقد قال في حقه ابن الفرضي: «سمع بالأندلس من يحيى بن يحيى وسعيد بن حسَّان وغيرهما، ورحل فسمع من سحنون بن سعيد وأصبغ بن الفرج ونظرائهما وكَانَ حافظًا للمسائل، جامعًا لها عالمًا بالنوازل. وهو الذي جمع «المستخرجة» وأكثر فيها من الروايات المطروحة والمسائل الغريبة الشاذة. وكان يؤتي بالمسألة الغريبة فإذا سمعها قال: أدخلوها في المستخرجة... »[*][٣].

ومنهم يحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن القرطبي المتوفى سنة ٨٧٢/٢٥٩، وله مؤلفات كثيرة في شرح الموطأ. لوكان يحيى بن مُزَيْن -«مولى رملة بنت عثمان بن عفان - رضي الله عنه - من أهل قرطبة، وأصله من طليطلة؛ يُكنى أبا زكريا. روي عن عيسى بن دينار ومحمد بن عيسى الأعشى ويحيى بن يحيى وغازي بن قيس ونظرائهم؛ ورحل إلى المشرق في أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم [الأوسط] رحمه الله، فلقي بالمدينة مطرف بن عبد الله صاحب مالك بن أنس، روى عنه الموطأ ورواه

(*) المقري، نفح، ط. محيي الدين، جـ٢، ص٤١٤-٤١٥

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ١١٠٢.

أيضًا عن حبيب كاتب مالك؛ ودخل العراق فسمع من القعنبي عبد الله بن مسلمة، ومن أحمد بن عبد الله بن يونس، وسمع بمصر من أصبغ بن الفرج وغيره. وكان حافظًا للموطأ فقهيًا فيه، وكان مشاورًا مع العتبي وابن خالد ونظرائهم، وله حظ من علم العربية، وألّف كتبًا حسانًا منها «كتاب تفسير الموطأ»، و «كتاب تسميه الرجال المذكورين في الموطأ» وكتاب استقصى فيه علل الموطأ سمّاه «كتاب المستقصية»، و «كتاب في فضائل العلم» و «كتاب في فضائل القرآن»؛ ولم يكن عنده علم بالحديث»](*).

ومنهم قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البياني المحدِّث، وكان فقيهًا نابهًا. [«صنَّف في السنن كتابًا حسنًا، وفي أحكام القرآن على أبواب كتاب إسماعيل بن إسحاق القاضي كتابًا جليلاً، وله كتاب المجتبى (أو المجتنى) على أبواب كتاب ابن الجارود «المنتقى»؛ قال أبو محمد بن حزم: «وهو خير منه انتقاءً وأنقى حديثًا وأعلى سُنَّةً وأكثر فائدةً. وله «كتاب في غرائب حديث مالك بن أنس فيما ليس في الموطأ»، و «كتاب في الأنساب» في غاية الحسن والإيعاب». حكى ذلك كله أبو محمد بن حزم وقال: «كَانَ - رحمه الله - من الثقة والجلالة بحيث اشتهر أمره وانتشر ذكره». كان أصله من بيانة وسكن قرطبة وبها مات سنة ٣٢٠ عن سن عالية»](*).

ومنهم ابن أبي دَلِيم، عبد الله [بن محمد بن عبد الله من أهل قرطبة، يكنى أبا محمد، «وكان نبيلاً في الحديث ضابطًا لما روى، بصيرًا بالإعراب حسن الكتاب، وأكثر الكتب التي سمعنا فيها من أخيه محمد بن محمد بخطه، وهو

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ١٥٥٦.

(*) الضبي: البغية، رقم ١٢٩٨.

كان المتولى لقراءتها على الشيوخ. وولاه أمير المؤمنين المستنصر بالله - رحمه الله - قضاء ألبيرة وبجانة وأحكام الشرطة، وكانت له منه مكانة». وقد صنَّف «كتاب الطبقات فيمن روى عن مالك وأتباعهم من أهل الأمصار» وتوفي سنة ٣٥١/٩٦٢.

ومنهم يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى الليثي المتوفى سنة ٣٦٧/٩٧٧، وكان حفيدًا ليحيى الليثي. «وكان قاضيًا ببجانة وألبيرة، وولي أحكام الرد أيَّام كان أخوه [محمد بن عبد الله المعروف بابن أبي عيسى] قاضيًا بقرطبة، وعمَّر إلى أن كان آخر من حدَّث عن عُبَيد الله [بن يحيى، عم أبيه] وانفرد بالرواية عنه، ورحل الناس إليه من جميع كور الأندلس. وكان ما رواه عن عبيد الله «الموطأ» و «سماع ابن القاسم» و«حديث» الليث و «عَشْرة» يحيى بن يحيى الليثي و «تفسير» عبد الرحمن بن زيد بن أسلم و «مَشاهد» ابن هشام، ونُتَفًا من حديث الشيوخ. اختلفت إليه في سماع الموطأ سنة ٢٠٦ (كذا في الأصل ولعل صحتها ٣٦٠)، وكانت الدولة فيه في أيام الجمع بالغدوات، فتم لي سماعه منه. وسمعت منه كتاب التفسير لعبد الله بن نافع. ولم أشهد بقرطبة مجلسًا أكثر بشرًا من مجلسنا في الموطأ، إلا ما كان من بعض مجالس يحيى بن مالك بن عائذ. ولم أسمع منه غير الموطأ والتفسير، وفي هذا العام كان بدر (بدء) سماعي، ثم شغلني النظر في العربية عن مواصلة الطلب، إلى سنة تسع وستين [وثلاثمائة] ومن هذا التاريخ اتصل سماعي من الشيوخ، وسمع من يحيى بن عبد الله الموطأ جماعة من الشيوخ والكهول وطبقات من الناس، وسمعه منه أمير المؤمنين المؤيد بالله أعزه الله سنة ٣٦٤»[*].

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ١٥٩٥. و «العشرة» المشار إليها في النص هي الكتب العشرة التي أخذها يحيى بن يحيى الليثي عن زياد المعروف بشبطون. (انظر: المقري، نفح، طبعة محيي الدين، جـ٢، ص٢٥٣ في ترجمة زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون). وعبارة «وكانت =

وكان ابن القوطية (ف٦٥) - إلى جانب اهتمامه بالتأريخ - معنيًا بالحديث وعلومه والفقه، وكذلك ابن أبي زمنين (ف١٧) الشاعر النابه فقد كان فقيهًا مقدمًا وزاهدًا متبتلاً، له تواليف متداولة في الوعظ والزهد وأخبار الصالحين - على طريقة كتب ابن أبي الدنيا وأشعاره كثيرة في نحو ذلك، وله كتاب في الشروط على مذهب مالك بن أنس يسمى «المشتمل في الشروط»، وقد اختصر «مدوَّنة» سحنون في تاليف سماه «المُغرب في اختصار المدوَّنة»، وله كتاب جمع فيه بين تفسير القرآن، هذا بالإضافة إلى شرح كبير للموطأ.

[«وكان ذا حفظ للمسائل، حسن التصنيف في الفقه، وله كتب كثيرة ألّفها في الرقائق والزهد والمواعظ منها شيء كثير (كذا في الأصل)، وولع الناس بها و انتشر خبرها في البلدان، وكان يقرض الشعر ويجوِّد صوغه وكان كثيرًا ما يدخل أشعاره في تواليفه فيُحسِّنها به.

وكان له حظ وافرٌ من علم العربية، مع حسن هدي، واستقامة طريق، وظهور نسك، وصدق لهجة، وطيب أخلاق، وترك للدنيا، وإقبال للعبادة، وعمل للآخرة، ومجانبة للسلطان. وكان من الورعين البكّائين الخاشعين. سمعته يقول: «أصلنا من تَنَسْ». وسئل: «لم قيل لكم بنو أبي زمنين؟» فقال: «لا أدري، كنت أهاب أبي، فلم أسأله عن ذلك». سكن بقرطبة دهرًا طويلاً ثم انتقل إلى البيرة وسكنها إلى أن توفي بها سنة ٣٩٨»][*].

=

الدولة فيه...» مفهومة على وجه التقريب وربما كانت صحتها: وكان تداوله فيه... إلخ والمراد أن يحيى بن عبد الله كان يخصص درس الغداة من كل جمعة لقراءة الموطأ.

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ١٦٦٦.

ومنهم كذلك قاضي إشبيلية وأكبر أصحاب الوثائق بها محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن داود التميمي المعروف بابن الحذّاء (٣٤٦/٩٥٨-٤١٥/ ١٠٢٥)، وكان تلميذًا لابن القوطية. «قال أبو علي الغسّاني (الصدفي): كان أبو عبد الله بن الحذاء أحد رجال الأندلس فقهًا وعلمًا ونباهة، معتنيًا متفننًا في العلوم يقظًا، ممن عني بالآثار وأتقن عملها (علمها)، وممن [عرف] طُرقها وعللها. وكان حافظًا للفقه بصيرًا بالأحكام، إلا أن علم الأثر كان أغلب عليه وعلّل أسانيده وفقِه فُنُونه. وكانت له خاصة بالقاضي أبي بكر بن زَرْب، تبناه وهو ابن بضع عشرة سنة وأدنى مكانه، وتفقه معه في الرأي والأحكام وعقد الوثائق وطلب العلم من سنة ٣٦٢. ولزم أبا محمد الأصيلي، اختص به وانتفع بصحبته. قال ابنه أبو عمر أحمد بن محمد: «كان لأبي - رحمه الله - علمٌ بالحديث والفقه وعبارة الرؤيا». ومن تآليفه «كتاب التعريف بمن ذُكر في موطأ مالك بن أنس من الرجال والنساء»، و«كتاب الإنباه عن أسماء الله»، و«كتاب البشرى في تأويل الرؤيا» عشرة أسفار، و«كتاب الخطب وسير الخطباء» في سفرين، وغير ذلك. واستُقضي أبو عبد الله ببجانة ثم بإشبيلية، وكان مع القضاء (القضاة) في عهد المشاورين بقرطبة. وتولّى أيضًا خطة الوثايق السلطانية. وخرج من قرطبة في الفتنة، واستقر بالثغر الأعلى، واستُقضي بمدينة تُطيلة، ثم نقل منها إلى قضاء مدينة سالم، وحدَّث هناك. ثم صار إلى سرقسطة وتوفي بها قبل طلوع الشمس لأربع خلون من شهر رمضان سنة ٤١٦[١٠٢٥]، ودفن بباب القبلة على مقربة من قبر حنش بن عبد الله الصنعاني - رحمهما الله - وعهد أن يدخل في أكفانه كتابه المعروف بالإنباه عن أسماء الله، فنُشر ورقه وجُعل بين القميص والأكفان، نفعه الله بذلك»[*].

ومنهم كذلك ابن عفيف، أبو عمر أحمد بن محمد بن عفيف بن مَرْيول بن

(*) ابن الفرضي: علماء: رقم ١٦٧٨.

حاتم بن عبد الله الأموي (٣٤٨/٩٥٩-٤٢٠/١٠٢٩). لقال عنه ابن بشكوال: «... وعُني بالفقه وعقد الشروط والوثائق فحذقها، وشُهِر بتبريزه فيها. ثم شارف كثيرًا من العلوم وأخذ بأوفر نصيب منها. ومال إلى الزهد ومطالعة الأثر والوعظ، فكان يعظ الناس بمسجده بحوانيت الريحاني بقرطبة، ويعلّم القرآن فيه. وكان يقصده أهل الصلاح والتوبة والإنابة ويلوذون به، فيعظهم ويذكّرهم ويخوّفهم العقاب ويدلهم على الخير. وكان رقيق القلب، غزير الدمع، حسن المجادلة، مليح المؤانسة، جميل الأخلاق، حسن اللقاء. وكان يغسّل الموتى ويجيد غسلهم وتجهيزهم، وقد جمع في معنى ذلك كتابًا حفيلاً. وجمع أيضًا كتابًا حسنًا في «آداب المعلمين (أو المتعلمين)» خمسة أجزاء. وصنّف في «أخبار القضاة والفقهاء بقرطبة» كتابًا مختصرًا، وقد نقلنا منه في كتابنا هذا ما نسبناه إليه. وتولى عقد الوثائق لمحمد بن عبد الجبار المهدي أيام توليه للملك بقرطبة. فلما وقعت الفتنة خرج عنها وقصد المرِيَّة، فأكرمه خيران الصقلبي صاحبها وأدنى مكانته وعرف فضله وأمانته، فقلّده قضاء لَوَرْقَة، فخرج إليها وألقى عصاه بها والتزم الصلاة والخطبة بجامعها. ولم يزل حسن السيرة فيهم محمودًا لديهم محببًا إليهم، إلى أن توفي ضحوة يوم الأحد لست عشرة ليلة خلت لربيع الآخر سنة ٤٢٠»[*].

ومنهم أبو عبد الله محمد بن عَتَّاب بن محسن (٣٨٣/٩٩٣-٤٦٢/١٠٦٩)، «وكان فقيهًا عالمًا عاملاً ورعًا عاقلاً بصيرًا بالحديث وطرقه، وعالمًا بالوثائق وعللها مدققًا لمعانيها لا يجاري فيها؛ كتبها مدة حياته فلم يأخذ عليها من أحد أجرًا.

وكان يُحكى أنه لم يكتبها حتى قرأ فيها أزيد من أربعين مؤلفًا. لوكان

(*) ابن بشكوال: الصلة، رقم ٧٣. وقد أورد المؤلف موجزًا لهذه المادة فاتيت بأهم ما فيها بنصه.

متفننا في فنون العلم حافظًا للأخبار والأمثال والأشعار، يتمثل بالأشعار كثيرًا في كلامه، صليبًا في الحق، مؤيدًا له، مميزًا لزمانه، متحفظًا من أهله. منقبضًا عن السلطان وأسبابه، جاريًا على سنن الشيوخ في جميع أحواله، متواضعًا مقتصدًا في ملبسه، يتصرف في حوائجه بنفسه ويتولاها بذاته. كان شيخ أهل الشورى في زمانه، وعليه كان مدار الفتوى في وقته، دُعي إلى قضاء قرطبة مرارًا فأبى من ذلك وامتنع، وكان قد دُعي قبل ذلك إلى قضاء طليطلة والمَرِيَّة فاستعفاهما. وقدمه القاضي أبو المطرف بن بشر إلى الشورى والناس متوافرون، وذلك سنة ٤١٤ وهو ابن إحدى وثلاثين سنة. وكان يهاب الفتوى ويخاف عاقبتها في الأخرى ويقول: «من يحسدني فيها جعله الله مفتيًا»، وإذا رُغِّب في ثوابها وغبت (أو رُغِّب) بالأجر عليها يقول: «وددت أني أنجو منها كفافًا لا عليَّ ولا لي»، ويتمثل بقول الشاعر:

تُمنّوني الأجر الجزيل وليتني ... نجوت منها كفافًا لا عليَّ ولا

ومن أكبر أعلام المالكية في الأندلس شأنًا أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي الباجي (٤٠٢/١٠١٢-٤٧٣/١٠٨١)، وأصله من بلطيوس وانتقل جدُّه إلى باجة قرب إشبيلية. نشأ الباجي في أسرة معدمة، وجدَّ في الطلب وتحمَّل المشاق ورحل إلى المشرق؛ لكي يتمكن من دراسة الأدب والفقه، (حتى «أجَّر نفسه ببغداد لحراسة الدروب» ليكسب ما يعينه على إتمام دراسته). وعاد إلى الأندلس وجلس للإقراء بسرقسطة وبلنسية ومرسية ودانية، «وكان لما رجع إلى الأندلس يضرب ورق الذهب، ويعقد الوثائق، إلى أن فشا علمه وتهيأت له الدنيا». ولم يشق طريقه إلا في عسر، وكان مشتغلاً بالتأليف في أثناء ذلك كله. وقد علا شأنه بسبب مؤلفاته في الفقه المالكي وأصول الدين واشتغل بكتابة الشروط، وولي قضاء بعض النواحي.

(*) ابن بشكوال: الصلة، رقم ١٠٧٧. وقد أورد المؤلف خلاصة هذه الفقرة فأتيت بنصِّها.

ومؤلفاته تكاد تكون كلها في علوم الفقه والقرآن، وخاصة في أصول الأحكام(*) وشرح الموطأ. لقال ابن بسام: وبلغني عن ابن حزم أنه كان يقول: لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب [ ] إلا مثل أبي الوليد الباجي لكفاهم.

وصنف أبو الوليد كتبًا كثيرة منها «كتاب التسديد إلى معرفة التوحيد»، و«كتاب سنن المنهاج وترتيب الحجاج»، و «كتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول»، و «كتاب التعديل والتجريح لمن خرّج عنه البخاري في الصحيح»، و«كتاب شرح الموطأ» وهو نسختان: نسخة سماها «الاستيفاء» ثم انتقى منها فوائد سماها «المنتقى» في سبعة مجلدات، وهو أحسن كتاب ألّف في مذهب مالك؛ لأنه شرح فيه أحاديث الموطأ وفرّع عليها تفريعًا حسنًا، وأفرد منه شيئًا سماه «الإيماء». وقال بعضهم: إنه صنف «كتاب المعاني في شرح الموطأ» فجاء عشرين مجلدًا عديم النظير. وكان أيضًا صنف كتابًا كبيرًا جامعًا بلغ فيه الغاية سماه «الاستيفاء» وله كتاب «الإيماء في الفقه» خمسة مجلدات، انتهى. ومن تصانيفه «مختصر المختصر في مسائل المدوّنة»، وله «كتاب اختلاف الموطآت»، و «كتاب الإشارة في أصول الفقه»، و «كتاب سنن الصالحين»، و «كتاب التفسير» لم يتمه، وكتاب «شرح المنهاج»، و «كتاب التبيين لمسائل المهتدين» في اختصار فرق الفقهاء، و «كتاب السراج في الخلاف» ولم يتم، وغير ذلك»(*). وله كذلك وصية جليلة لولديه يرشدهما فيها إلى طريق العيش الكريم التقي.

(*) انظر عما يتضمنه هذا الفن من فروع الدراسة:

Asfn Palacios, Abenhazam, p. 257.

(المؤلف)

(*) المقري: نفح الطيب، المطبعة الأزهرية، القاهرة ١٣٠٢، جـ١، ص٣٥٤-٣٥٥.

بيد أن كتبه لم تَطِرْ بذكره كما طارت به مساجلاته ومجادلاته مع ابن حزم (ف٦٨)، ويبدو أن ما حفزه على الدخول في ذلك الجدل هو رغبته النبيلة في التقريب بين أمراء الطوائف وتوحيد كلمتهم، بعد أن تلاشى كل أمل في قيام خلافة قرطبة الأموية مرة ثانية. لقال المقري: «ولما قدم [الباجي] من المشرق إلى الأندلس بعد ثلاثة عشر عامًا وجد ملوك الطوائف أحزابا مفترقة، فمشي بينهم في الصلح، وهم يُجلّونه في الظاهر ويستثقلونه في الباطن ويستبردون نزعته، ولم يفد شيئًا، فالله تعالى يجازيه عن نيته»[*]. وكان مما أقحمه في هذه المجادلات أيضًا ما بدا له من تدارك الشر الذي قد ينتج عن اجتهاد ابن حزم في نشر مذهبه الظاهري، وكان الفقهاء يعتبرون هذا المذهب بدعة وضلالة.

ولم يبقَ لنا من تفاصيل هذه المجادلات إلى صدًى غير واضح نجده في بعض صفحات «الفِصَل» لابن حزم، وأخبار متضاربة عن انهزام الباجي أو انتصاره على خصمه، وكل مؤرخ يعرضها على حسب ما أملاه عليه شعوره نحو ابن حزم[٥]، فمن ذلك قول القاضي عياض: «ولما قدم [الباجي] الأندلس وجد لكلام ابن حزم طلاوة، إلا أنه كان خارجًا عن المذهب [المالكي] ولم يكن بالأندلس من يشتغل بعلمه، فقصرت ألسنة الفقهاء عن مجادلته وكلامه، واتبعه على رأيه جماعة من أهل الجهل. وحل بجزيرة ميورقة فرأسه فيها واتبعه أهلها، فلما قدم أبو الوليد كلّموه في ذلك، فدخل إليه وناظره وشهر باطله وله معه مجالس كثيرة»[*].

وكان أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد (٤٥٠/١٠٥٨-٥٢٠/١١٢٦) - جد الفيلسوف المعروف - أنبه فقهاء المالكية ذكرًا في عصره، وقد تولى قضاء

(*) المقري: نفح، المطبعة الأزهرية، جـ١، ص٣٥٨.

(*) المقري: نفح، المطبعة الأزهرية، جـ١، ص٣٥٤.

الجماعة في قرطبة، إذ «كان فقهيا عالمًا حافظًا للفقه مقدَّمًا فيه على جميع أهل عصره، عارفًا بالفتوى على مذهب مالك وأصحابه، بصيرًا بأقوالهم واتفاقهم واختلافهم، نافذًا في علم الفرائض والأصول، من أهل الرياسة في العلم والبراعة والفهم، مع الدين والفضل والوقار والحلم والسمت الحسن والهدي الصالح»[*]، وكان صاحب الصلاة في مسجدها الجامع.

ومن أشهر مؤلفاته كتابًا «المقدمات لأوائل كتب المدوَّنة» و «البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل»، وقد بسط فيه الأسس الفقهية لأحكام مذهب مالك في شتى المسائل بحسب ما وردت في «مستخرجة» العتبي، ومن مؤلفاته كذلك «اختصار المبسوطة» و «اختصار مشكل الآثار للطحاوي»[٦].

ف١٢٧-فقهاء مالكيون آخرون ابن عاصم

وكان من بين النابهين من فقهاء المالكية ابن الطلاّع (٤٠٤/١٠١٣-٤٩٧/١١٠٣)، لمحمد بن فرج مولى محمد بن يحيى البكري، يعرف بابن الطلاع، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله، بقية الشيوخ الأكابر في وقته وزعيم المفتين بحضرته. روى عن القاضي يونس بن عبد الله وأبي محمد مكي بن أبي طالب المقري، وأبي عبد الله بن عابد، وأبي علي الحداد، وأبي عمرو المرشاني، وأبي المطرف بن جُرْج، وأبي عمر بن القطان، وحاتم بن محمد، ومعاوية بن محمد العقيلي. وكان فقيها عالمًا حافظًا للفقه على مذهب مالك وأصحابه، حاذقًا بالفتوى مقدَّمًا في الشورى، عارفًا بعقد الشروط وعللها، مقدَّمًا فيها، ذاكرًا لأخبار شيوخ بلده وفتاويهم، مشاركًا في أشياء من العلم حسنة مع خير وفضل وعفاف ودين وكثرة صدقة وطول صلاة، قوَّالاً للحق وإن أوذي فيه. وولِّي الصلاة بالمسجد الجامع بقرطبة، وأسمع الناس به وأفتاهم

(*) ابن بشكوال الصلة، رقم ١١٥٤.

فيه. وعمّر وأسنّ حتى سمع منه الكبار والصغار والآباء والأبناء. وكانت الرحلة في وقته إليه، وجمع كتابًا حسنًا في «أحكام النبي ﷺ»[*].

ومنهم ابن المُقري، علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن الضحّاك، أبو الحسن الفزاري الغرناطي، ويعرف بابن البقري (والمقري أيضًا) المتوفى سنة ٥٥٢ أو ١١٦١/٥٥٧. وهو غرناطي، وكان أستاذًا نابها في علوم الفقه؛ لوقال ابن الزبير: كان فقهيا مشاورًا محدثًا متكلمًا، له تواليف كثيرة منها «كتاب منهاج السداد في شرح الإرشاد»، وكتاب «مدارك الحقائق» في أصول الفقه في خمسة عشر جزءًا»، توفي في كائنة غرناطة فقدًا[*]، وله أيضًا «شمائل النور الساطع الكامل» في مدح النبي ﷺ [*]، ورسالتان في التصوف.

ومنهم المحدّث الفقيه ابن الخراط (٥١٠/١١١٦-٥٨١/١١٨٥)، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد الأزدي الإشبيلي، يعرف بابن الخراط، «نزل بجاية عند الفتنة الواقعة بالأندلس عند انقراض الدولة اللمتونية، ونشر بها علمه وصنف وولي الخطبة والصلاة بجامعها.

وكان فقيها حافظًا عالما بالحديث وعلله، عارفًا بالرجال، موصوفًا بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السنة والتقلل من الدنيا، مشاركًا في الأدب وقول الشعر. وصنف في الأحكام نستخين، كبرى وصغرى، سبقه إلى ذلك أبو العباس بن أبي مروون (مروان) الشهيد بلَبْلَة، فحظا هو دون أبي العباس. وله «الجمع بين الصحيحين»، و «كتاب في الجمع بين المصنفات الستة»، و «كتاب في المعتل من

(*) ابن الأبار: التكملة، رقم ١١٢٣.

(*) ابن الأبار: التكملة، رقم ١٨٥٤.

(*) حاجي خليفة: كشف الظنون، رقم ٧٦٣٨.

الحديث» و «كتاب في الرقائق»، ومصنفات أُخر. وله في اللغة كتاب حافل ضاهى به الغريبَيْن للهروي»[*]، وله أيضًا كتاب «مختصر كتاب الرشاطي في الأنساب من القبائل والبلاد» وهو في سفرين[*].

ومنهم محمد بن أحمد بن حرب المتوفى سنة ٧٤١/١٣٤٠، وكان معنيًّا بأصول الدين والفقه علاوة على تحققه بالعربية والأدب، وله من المؤلفات «كتاب الأنوار السنية في الكلمات السنية»، و «كتاب في تهذيب صحيح مسلم»، و«كتاب الدعوات» في مجلدَيْن، و «كتاب الفوائد الفقهية في مذاهب المالكية والشافعية والحنفية والحنبلية» في ثلاثة مجلدات، و «كتاب في القراءة، نافع وغير نافع»، و«المختصر في لحن العامة»، و «فهرسة اشتملت على جملة من أهل المشرق»، و«الأذكار المستخرجة من صحيح الأخبار»[*](٧).

وفي الفترة الأخيرة من تاريخ المسلمين في الأندلس نجد ابن عاصم، أبا بكر محمد بن محمد (٧٣٠/١٣٥٨-٨٢٩/١٤٢٦). وهو غرناطي، تولى قضاء الجماعة في بلده واستوزره يوسف الثاني الغني بالله صاحب غرناطة. وقد ألف عشرة كتب لم يبقَ لنا منها غير اثنين: «تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام»، وهي أرجوزة في فقه مالك تقع في ١٦٩٨ بيتًا، (وقد نشرها مع ترجمة فرنسية المستشرقان الفرنسيَّان هودا ومارتل، تحت عنوان:

Traite de droit musulman, la Tohfat d' Ebn Acem. Texte arabe avec traduction francaise, commentaire juridique et notes philoologiques, par O. Houdas et Fr.

(*) ابن الأبار: تكملة، رقم ١٨٠٥.

(*) ابن فرحون: الديباج المذهب.

(*) أشار المؤلف إلى كتابين فقط من كتب ابن حرب فأتيت بمؤلفاته كلها كما أوردها ابن الخطيب في الإحاطة (مخطوط الإسكوريال).

Martel (Alger-Paris, 1883. 1893)

ولا زال الطلبة يدرسونها في مدرسة مسجد فاس إلى اليوم، ومؤلفه الثاني هو «حدائق (أو حديقة) الأزاهر في مستحسن الأجوبة والمضحكات، والحكم والأمثال والحكايات والنوادر»، (وقد نُشر في فاس)[٨].

ولكي نكوِّن لأنفسنا فكرة عن المقاييس التي التزمها فقهاء المالكية الأندلسيين الذين كان لهم دور عظيم في تطور الثقافة الأندلسية، نسوق الأسطر التالية التي كتبها أستاذي آسين بلاثيوس في كتابه عن ابن حزم، قال: «كان المذهب المالكي في أساسه مذهبًا يقوم على الحديث، لأن مالكًا جعل الأحاديث النبوية مقدَّمة على رأي الفقهاء؛ ولكن الفقهاء لم يلتزموا ذلك السَّنَن بل فعلوا ضده، فانصرف الفقهاء من وقت مبكر عن دراسة الحديث واقتصروا على الرجوع إلى كتب الفروع والخلاف التي أقرها شيوخ المذهب، وأصبح ذلك تقليدًا ثابتًا لهم لا يحيدون عنه، وأخذ المالكيون بما في هذه الكتب.

ونقول بعبارة أخرى إن الخصوم(*) والقضاة وأصحاب الشروط في الأندلس كانوا يتدارسون الملخصات المبسَّطة التي ألفها كبار شيوخ المالكية وعرضوا فيها - على نحو عملي واضح - المسائل العادية التي تعرِض لأهل القانون كل يوم، وبيَّنوا حكم المذهب فيها. وعلى هذا، درج أولئك الفقهاء من وقت مبكر على الاقتصار

(*) الخصوم في مصطلح القضاء الأندلسي هم المعروفون اليوم بالمحامين، وكانوا فقهاء تخصصوا في الشرع والأحكام وإجراءات التقاضي وتحققوا بالفرائض والشروط وعللها، وكانوا يأخذون مكانهم في مجلس القاضي أو على باب المسجد ليعهد إليهم الناس في قضاياهم، (انظر مقدمة ربيرا لكتاب القضاة للخشني). وقد ترجمتُ بهذا الاصطلاح كلمة «abogad» الواردة في الأصل. (المترجم)»

على عمل سهل: وهو البحث في هذه الكتب عن الأحكام المقررة، بدلاً من الرجوع إلى الكتاب والسنة - وهما المنبع الرئيسي لأصول الفقه - لاستخراج الأحكام فيما يعرض لهم من الأقضية، و «الاجتهاد» في إيجاد حلول جديدة بمجهودهم الشخصي.

«ولم يفلح بقي بن مخلد فيما حاوله في القرن الثالث الهجري من تحويل الفقهاء عن هذا الطريق التقليدي المطلق وردّهم على دراسة الحديث واستخراج أحكامهم منه، بل سدروا فيما هم فيه من التقليد الأعمى لما اعتقدوا أنه آخر ما يصل إليه الواصل في موضوع الفقه، وانتهوا إلى الانصراف عن دراسة القرآن والحديث انصرافاً يكاد يكون تامًّا، وأعرضوا عن النظر إلى غير المالكية من المذاهب، واعتبروا معرفتها أمرًا لا جدوى فيه، بل أنكروها ونظروا إليها نظرتهم إلى البدع والضلالات. وانصرفوا كذلك عن النظر في ذلك العلم المنطقي الذي يسمى «علم أصول الفقه»، وهو الفن الجدلي العادي الذي يمكّنهم من أن يستخرجوا من الأصول أحكامًا مناسبة لما يعرض لهم من شتى المسائل والنوازل»[*](٩)

فـ١٢٨-فقهاء الشافعية

يعزي دخول مذهب الشافعي الأندلس إلى قاسم بن محمد بن سَيَّار من أهل قرطبة. رحل إلى المشرق على أواسط القرن الثالث الهجري، ودرس على كبار شيوخ الشافعية، فلما عاد إلى الأندلس أنكر على فقهائه تقليدهم الأعمى لما كان عليه شيوخهم، وانصرف إلى نشر مذهب الشافعي بين أهل بلده عن طريق التدريس والتأليف، وتكونت حوله طائفة من التلاميذ، ومدَّ عليه الأمير محمد ظلَّ رعايته، وعهد إليه في تحرير وثائقه وشروطه، وقد ظل في هذا المنصب إلى وفاته سنة ٢٧٦/ ٨٩٠ أو ٨٩١. لوقد قال ابن الفرضي في حقه: «قاسم بن محمد بن قاسم بن سيار

(*) Asin palacios: Abenlazam, p. 121.

مولى أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك. من أهل قرطبة، يكنى أبا محمد. رحل فسمع من محمد بن عبد الله بن الحكم، وأبي إبراهيم المزني، ومحمد بن إبراهيم البرقي، وإبراهيم بن محمد الشافعي، والحارث بن مسكين، وأبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، ويونس بن عبد الأعلى، وإبراهيم بن المنذر الجذامي وغيرهم. ولزم محمد بن عبد الله بن الحكم للتفقه والمناظرة وصحبه وتحقق به، وكان يذهب مذهب الحجة والنظر وترك التقليد، ويميل إلى مذهب الشافعي. أخبرني العباس بن أصبغ، قال: حدثني محمد بن قاسم، قال: قلت لأبي: يا بَه، أوصني! فقال: أوصيك بكتاب الله، فلا تنسَ حظَّك منه، واقرأ منه كل يوم جزءًا، واجعل ذلك عليك واجبًا، وإن أردت أن تأخذ من هذا الأمر بحظ -يعني الفقه - فعليك برأي الشافعي، فإني رأيته أقل خطأً، ولم يكن بالأندلس مثل قاسم بن محمد في حسن النظر والبصر والحجة.

قال أحمد [بن محمد بن عبد البر]: سمعت أحمد بن خالد ومحمد بن عمر بن لبابة يقولان: ما رأينا أفقه من قاسم بن محمد ممن دخل الأندلس من أهل الرحل (الرحلة). وأخبرني إسماعيل [بن إسحاق الحافظ]، قال: أخبرني خالد [بن سعد] قال: محمد بن عبد الله بن قاسم الزاهد قال: سمعت أبا عبد الرحمن بقي بن مخلد يقول: قاسم بن محمد أعلم من محمد بن عبد الله بن الحكم. وأخبرني إسماعيل، قال: أخبرني خالد، قال: حدثني أسلم بن عبد العزيز، قال: سمعت محمد بن عبد الله بن الحكم يقول: لم يقدم علينا من الأندلس أحدٌ أعلم من قاسم بن محمد، ولقد عاتبته في حين انصرافه إلى الأندلس فقلت له: أقم عندنا، فإنك تقتعد هنا رياسة ويحتاج الناس إليك، فقال: لا بد من الوطن! وأخبرني إسماعيل، قال: أخبرني خالد، قال: سمعت سعيد بن عثمان الأعناقي يقول: قال لي أحمد بن صُلح الكوفي: قدم علينا من بلدكم رجل يسمى قاسم بن محمد، فرأيت رجلاً فقيهًا. وألّف قاسم بن محمد في الرد على يحيى بن إبراهيم بن مزين وعبد الله بن خالد والعتبي كتابًا

نبيلاً يدل على علم. وله كتاب في خبر الواحد شريف. وكان يلي وثايق الأمير محمد - رحمه الله - طول أيامه. روى عنه محمد بن عمر بن لبابة وسعيد بن عثمان الأعناقي وأحمد بن خُلد ومحمد بن عبد الملك بن أيمن وابن الرزاد وابنه محمد بن قاسم في جماعة سواهم. قال الرازي: توفي قاسم بن محمد سنة ٢٧٧ [٨٩٠م] (وقال أحمد: توفي قاسم بن محمد سنة ٢٧٧، في أولها). وقال ابن حارث: توفي عام الفتح الكاين للأمير عبد الله في حصن بُلاَي، وكان فتح بُلاي سنة ٢٧٨ فيما حكى الرازي»[*(١٠٠)].

ومن كبار الشافعيين الأندلسيين كذلك بقي بن مخلد الذي ألمنا بذكره فيما سبق (ف١٢٣)، وقد أعانه تسامح الأمير محمد على نشر مذهبه؛ وقد خلّف بقي من بعده نفرًا طيبًا من تلاميذه الذين درسوا المذهب على يديه: منهم هارون بن نصر القرطبي المتوفى سنة ٣٠٢/٩١٤-٩١٥، ليكنى أبا الخيار. صحب بقي بن مخلد نحوًا من أربع عشرة سنة وأكثر الرواية عنه. وكان قد مال إلى كتب الشافعي فعني بها وحفظها وتفقه فيها. وكان من أهل النظر والحجة[*]؛ وعثمان بن وكيل من أهل المُدَوَّر الأقصى من حوز قرطبة؛ وحَرْقوص، وعثمان بن سعيد الكناني، من أهل جيان، يكنى أبا سعيد ويعرف بحرقوص (توفي قريبًا من سنة ٣٢٠/٩٣٢)، وأَسْلَم بن عبد العزيز بن هاشم بن خالد مولى عثمان بن عفان (توفي سنة ٣١٩/ ٩٣١) [سمع من بقي بن مخلد وصحبه طويلاً، ثم رحل إلى المشرق سنة ٢٦٠ فلقي أبا يحيى المزني، والربيع بن سليمان صاحب الشافعي، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ويونس

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ١٠٤٧. وقد رأيت أن أجيء بترجمة قاسم بن محمد كاملة بشيوخه وتلاميذه نظرًا لمكانه في تاريخ الفكر الأندلسي. والأقواس، ما عدا الأخير، من عندي للإيضاح.

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ١٥٢٩.

بن عبد الأعلى، وأحمد بن عبد الرحيم البرقي، وعلى بن عبد العزيز وغيرهم»؛ ومنهم كذلك ابن أمية الحجاري صاحب كتاب «أحكام القرآن» على مذهب الشافعي، وهو كتاب جليل ذو أسلوب واضح جميل، لوقد قال عنه ابن حزم في «الرسالة»: «ومنها (أي من الكتب الأندلسية في الفقه) في أحكام القرآن كتاب ابن أمية الحجارى، وكان شافعي المذهب بصيرًا بالكلام على اختياره»[*]؛ ومنهم «يحيى بن عبد العزيز» المعروف بابن الخَراز من أهل قرطبة، يكنى أبا زكريا (المتوفى سنة ٢٩٥/٩٠٧)، [«سمع من العتبي وعبد الله بن خالد ونُظرايهما من رجال الأندلس، ورحل فسمع بمصر من المزني، والربيع بن سليمان المؤذن، ومحمد بن عبد الله بن الحكم، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عبد الله بن ميمون، وعبد الغني بن أبي عقيل وغيرهم، وسمع بمكة من علي بن عبد العزيز. وكانت رحلته ورحلة سعد بن معاذ وسعيد بن عثمان الأعناقي وسعيد بن حميد وابن أبي تمام واحدة.

سمع الناس منه «مختصر المزني» و «رسالة الشافعي» وغير ذلك من علم محمد بن عبد الله بن الحكم. وكان يميل في فقهه إلى مذهب الشافعي وكان مشاورًا مع عبيد الله بن يحيى ونُظرايه في أيام الأمير عبد الله... وسمع الناس منه بالقيروان «المستخرجة» للعتبي وغير ذلك من حديثه... »[*].

ومن الشافعيين الأندلسيين كذلك خلف بن عبد الله بن مخارق الخولاني، [«من أهل الجزيرة الخضراء، سمع من ابن بدرون ومحمد بن يزيد ببجانة، ورحل

(*) ابن حزم: الرسالة برواية المقري، نفح، طبعة محيي الدين، جـ٤، ص١٦٣. وقد ورد ذكره في جذوة المقتبس للحميدي هكذا: ابن آمنة الحجارى، انظر من ٣٨٠، ترجمة ٩٥٩.

(*) ابن الفرضي: علماء رقم ١٥٦٨. وقد أشار المؤلف إليه إشارة مقتضبة فاتيت بأهم ما في مادة ابن الفرضي بنصه لبيان الصلة بين المدرستين المصرية والأندلسية.

حاجًا فسمع من ابن المنذر ومن ابنة الشافعي. وكان مفتيًا في بلده وفقيهًا مشاورًا تدور الفتيا عليه مع أصحابه، وكان صاحب صلاة الجزيرة [الخضراء] وسكن قرطبة»[*] وكان فيها حوالي سنة ٢٩٩/٩١٢. بل كان الأمير عبد الله بن عبد الرحمن الناصر يميل إلى آراء الشافعي، أخذها عن حسان بن سعد وأحمد بن محمد بن عبد البر. وقد لقي هذا الأمير حتفه على يد أبيه، إذ اتُّهم بالاشتراك في التدبير عليه والرغبة في خلعه، لبسبب مبايعة الناصر لابنه الحكم وليًّا لعهده دون عبد الله]، وكان لذلك أثر سيئ على المذهب الشافعي في الأندلس، إذ توقف نشاطه حتى أيام الحكم المستنصر.

ولمن المفيد في هذا الباب أن نأتي هنا بترجمة هذا الأمير العالم كما رواها ابن الأبار في «التكملة»، قال: «عبد الله بن عبد الرحمن الناصر لدين الله المروّاني، يكنى أبا محمد روى عن محمد بن معاوية القرشي، والحسن بن سعد، وعبد الله بن يونس، وقاسم بن أصبغ، ومسلمة بن قاسم، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن، ومحمد بن محمد بن عبد السلام الخشني، وأحمد بن محمد بن عبد البر، وأحمد بن محمد بن قاسم وغيرهم. وعني العناية التامة بسماع العلم وحمله ووضع التآليف فيه. وكان فقيهًا شافعيا إخباريًّا متنسكًا، بصيرًا بلسان العرب رفيع الطبقة في الأدب ومعرفته، ضاربًا بأوفر سهم في اللغة، وذاكرًا للخير مطبوعًا في صوغ القريض وتصنيف كتب الأدب. وله كتاب «العليل والقتيل في أخبار بني العباس» في أسفار.

وقد حدَّث عنه مسلمة بن قاسم «بالمُسْكِتة» من تأليفه وهي ستة أجزاء في فضائل بقي بن مخلد. وردَّ على محمد بن وضَّاح وكذبه وحمل عليه فيما حكاه عن يحيى بن معين، حكى ذلك أبو عمر بن عبد البر في «جامع بيان العلم» له، وقال:

(*) ابن الفرضي:علماء، رقم ٤١٥.

زعم عبد الله أنه رأى أصل ابن وضاح الذي كتبه بالمشرق، وفيه: سألت يحيى بن معين عن الشافعي، فقال: ثقة. وكان ابن وضاح يقول: ليس بثقة.

وكان لعبد الله هذا اختلاط بالعلماء واستراحة إليهم. وهو أحد النجباء من أبناء الخلفاء. وسُعي به إلى أبيه عبد الرحمن الناصر فحبسه في آخر خلافته تحت التوكيل الشديد أزيد من حول، إلى أن أتى قتله يوم الثلاثاء ثاني عيد الأضحى، وقيل ثالثه، سنة [٣٣٩/٩٥٠]. ذكره ابن حيان وفيه زيادات»[*].

وقد كان من جلساء المستنصر بن صَلاَّ الله القرطبي، وأحمد بن عبد الوهاب بن يونس المتوفى سنة ٣٦٩/٩٨٠ أو ٣٩٨/١٠٠٨. وكان من المنصرفين إلى النظر في أصول الفقه والعقيدة والأخذ بالرأي، ولهذا اتهمه فقهاء المالكيين بأنه يقول بالاعتزال. [«وقد وصفه ابن الفرضي بقوله: «كان رجلاً حافظًا للفقه عالمًا بالاختلاف، ذكيًّا بصيرًا بالحجاج، حسن النظر قائمًا بما يتقلد الكلام فيه. وكان يميل إلى مذهب الشافعي. وله سماع من شيوخ وقته، وصحب عبيدًا الشافعي، وتفقه معه وناظر عليه. وكان له حظ وافر من العربية واللغة. وسار في جملة المقابلين للمستنصر بالله، وقرأ «كتاب الفتوح». وكان ينسب إلى مذهب الاعتزال، وكان دميمًا سمجًا، توفي سنة ٣٦٩ أو صدر ٣٧٠ (كذا)»[*].

وكان الحكم المستنصر يحسن وفادة القادمين إلى الأندلس من أهل الأدب

(*) ابن الأبار: التكملة، رقم ١٢٥٠؛ وانظر: الحلة السيراء لابن الأبار، ص١٠٥ وابن خلدون: تاريخ، جـ٤، ص١٤٣؛ والسبكي: طبقات الشافعية، جـ١، ص٢٣٠.

(*) ابن الفرضي: علماء رقم ١٥٢. ولعل صحة الرقم الأول ٣٦٩.

المشارقة(*)، ممن كانوا يُعتبرون من شيوخ المذهب الشافعي، مثل أبي الطيب محمد بن أحمد بن أبي بُردة الشافعي البغدادي الذي وفد على الأندلس في سنة ٣٦١/٩٧١ وتألّب عليه الفقهاء بسبب ما كان يقول به من آراء المعتزلة، وما زالوا بهشام المؤيد حتى أخرجه من الأندلس عام ٣٧٢/٩٨٢. لوقد قال ابن الفرضي في ترجمته: «ووصل أبو الطيب إلى الأندلس سنة ٣٦١ [/٩٧١] فأكرمه أمير المؤمنين المستنصر بالله، وأمر بإجراء النزل عليه، وكان من أعلم الناس بمذهب الشافعيين وأحسنهم قيامًا به. لم يصل إلى الأندلس أفهم منه بالمذهب، ولم تكن له كتب، ذكر أنها ذهبت له مع مال جسيم في المغرب. وكان ينسب إلى الاعتزال، ورُفع ذلك إلى السلطان، فأمر بإخراجه من البلد، وذلك في رجب سنة ٣٧١، فصار بتيهرت عند بنت له، وتوفي بها في ذلك العام»(*)؛ ومثل عُبَيد الله بن عمر بن أحمد بن محمد بن جعفر القيسي الشافعي، من أهل بغداد (٢٩٥/٩٠٧-٣٦٠/٩٧١)، «يقال له عُبَيد ويكنى أبا القاسم. قدم الأندلس في المحرم سنة ٣٤٧ [٩٥٨م]، تفقه ببغداد على مذهب الشافعي وتحقق فيه وناظر فيه عند أبي سعيد أحمد بن محمد الأصطخري... ولعبيد الله بن عمر هذا كتب مؤلفة كثيرة في الفقه والحجة والرد والقراءات والفرائض وغير ذلك. وكان الحكم قد أنزله وتوسع له في الجراية، ولم يزل يؤلف له إلى أن مات...»(*).

(*) كذا في الأصل، ولما كان المؤلف يرجع هنا إلى ما كتبهُ آسين بلاثيوس في هذا الصدد، فقد رجعت إلى هذا الأخير فوجدته لا يذكر الأدباء في هذا الموضع ويقول: «وتوافد على بلاطه نفر من مشاهير علماء المشرق ممن رغب في الاستظلال برعاية هذا الراعي الكريم للعلم وأهله...» .

Ci; Asin Palacios, Ahenhazam, l. p. 127.

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ١٤٠١.

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ٧٦٩.

ونذكر من بين الشافعيين الأندلسيين

يوسف بن محمد بن سليمان الهمداني، من أهل شذونة، يكنى أبا عمر، المتوفى سنة ٣٨٣/٩٩٣. سمع بالأندلس ثم رحل إلى المشرق... «وكتب بخطه كُتب الشافعي الكبير عشرين ومائة جزء، سمعه من أبي الحسن النمري، أخبره به عن محمد بن رمضان المعروف بابن الزيات عن الربيع بن سليمان عن الشافعي، صارت نسخته إلى المستنصر بالله، وسمع بجدة من الحسين بن حميد موطأ القعنبي وكتاب الأموال لأبي عبيد، وكَتَبَ حديثًا كثيرًا مصنفًا ومنثورًا، وانصرف إلى الأندلس فقدمه أمير المؤمنين [الحكم] - رحمه الله - إلى قضاء قلسانة، وقدم أخاه إلى صلاة شريش وكان خطيبًا أديبًا وسيمًا.. »(*).

وعبد السلام بن السمح بن نابل بن عبد الله بن يحيون الهواري، يكنى أبا سليمان، «أصله من مورور (٣٠٣/٩١٥-٣٨٧/٩٩٧) رحل إلى المشرق وتردد هناك مدة طويلة وسكن اليمن... وتفقه بمصر بالشافعي وقرأ القرآن وجوّده. وقدم الأندلس وكان حسن الخط بديعه، وكان حافظًا لمذهب الشافعي حَسَن القيام به»(*).

وعبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى التجيبي من أهل قرطبة، يعرف بابن الزيات (٣١٤/٩٢٦-٣٩٠/١٠٠٠) ويكنى أبا محمد. [«رحل إلى المشرق رحلتين، وكان كثير الحديث، مسندًا، صحيحًا للسماع، صدوقًا في روايته، إلا أن ضبطه لم يكن جيدًا، وكان ضعيف الخط ربما أخلّ الهجاء. وكان متصرفًا في التجارة، كتب الناس عنه قديمًا وحديثًا»](*).

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ١٦٣٣.

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ٨٥٥.

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ٧٥٥.

وعبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي، من أهل أصيلة (٣٢٤/٩٣٥-٣٩٢/ ١٠٠١) يكنى أبا محمد. سمع بالأندلس ورحل إلى المشرق ودخل بغداد وسمع على شيوخ شافعيين، «وتفقه هناك بمالك، ثم وصل إلى الأندلس في آخر أيام المستنصر بالله رحمه الله، فشُوورَ وقرأ الناس عليه كتاب البخاري رواية أبي زيد المَرْوَزي وغير ذلك. وكان حرج الصدر ضيِّق الخلق، وكان عالمًا بالكلام والنظر، منسوبًا إلى معرفة الحديث، وجمع كتابًا في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة سماه: كتاب الدلائل على أمهات المسائل»(*).

وسلمة بن سعيد بن حفص بن عمر بن برد الأنصاري من أهل استِجَّة [«سكن قرطبة بمقبرة الكلاعي منها، يكنى أبا القاسم رحل إلى المشرق وحج وأقام بالمشرق ٢٣ سنة. «قال ابن أبيض: وكان شافعي المذهب - رحمه الله - وقرأت بخط أبي مروان الطُّبني، قال: أخبرني أبو حفص الزهراوي، قال: ساق سلمة بن سعيد شيخنا من المشرق ١٨ حِملاً مشدودة من كتب، وسافر من استِجَّة إلى المشرق، واتخذ مصر موئلاً واضطرب في المشرق سنين كثيرة. جَدَّ لجمع [الكتب] في الآفاق - كُتب العلم - فلما اجتمع من ذلك مقدارٌ صالحٌ نهض به إلى مصر ثم انزعج بالجميع إلى الأندلس. وكانت في كل فن من العلم، ولم يتم له ذلك إلا بمال كثير حمله إلى المشرق»](*).

ومن الشافعيين الأندلسيين كذلك ابن حزم القرطبي، الذي ذكرنا فيما سلف (فقرة ٦٨) أنه كان شافعيًّا فترة من حياته.

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ٧٥٨.

(*) ابن بشكوال: الصلة، رقم ٥٠٨.

ف١٢٩-فقهاء المذهب الظاهري

كان أول من نشر مبادئ مذهب أهل الظاهر في الأندلس عبد الله بن قاسم بن هلال (المتوفى سنة ٢٧٢/٨٨٥-٨٨٦). وكان من أوائل الظاهريين عامةً، إذ إن المذهب ظهر في منتصف القرن الثالث الهجري، وكان مالكيًّا ولكنه تتلمذ على داود الأصفهاني مُنشئ مذهب الظاهر ونسخ كتبه بخطه وأقبل بها إلى الأندلس. وكان ابن قاسم إلى جانب ذلك من العارفين بمذهب الشافعي، ولكنه انصرف إلى مذهب داود واجتهد في نشره. ويبدو أنه لم يوفَّق فيما رمى إليه؛ لأننا نجد تلميذيْهِ ابن أيمن وقاسم بن أصبغ (ف١١٩) من أهل الحديث لا من الفقهاء[١١].

أما أول ظاهري منافح في سبيل المذهب من أهل الأندلس فهو منذر بن سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن البلوطي (٢٧٢/٨٨٦-٣٥٥/٩٦٦)، وأصله من فحص البلوط (اليوم: كامبودي كالاترافا Campo de Calatrava= فحص قلعة رباح).

رحل منذرٌ إلى المشرق ودرس على شيوخه: [سمع بمكة محمد بن المنذر النيسابوري، سمع عليه كتابه المؤلف في اختلاف العلماء المسمى بـ «الإشراف»، وروى بمصر كتاب العين للخليل عن أبي العباس بن ولاد، وروى عن أبي جعفر النحاس»][*]، وعندما عادَ إلى بلده أنكر تقليد المالكيين [قال ابن الفرضي: «وكان مذهبه في فقهه مذهب النظر والاحتجاج وترك التقليد، وكان عالمًا باختلاف العلماء، وكان يميل إلى رأي داود بن خلف العباسي ويحتج له»]، واجتهد في إذاعة مبدأ دراسة الأصول في حرية - وهو الذي قال به داود - واستطاع رغم ذلك أن يلي

(*) ابن الفرضي: علماء، رقم ١٤٥٢؛ المقري: نفح -طبعة محيي الدين، جـ٢، ص٢٢٨.

قضاء لاردة و طرطوشة(*).

ثم سنحت له فرصة طيبة نهضت بشأنه، وذلك عندما وفدتْ على بلاط الناصر سفارةُ بيزنطة، فعهد إلى ابنه الحكم في اختيار من يقوم بالرد على السفير البيزنطي، «فتقدم الحكم إلى أبي علي البغدادي (القالي) - ضيف الخليفة وأمير الكلام وبحر اللغة - أن يقوم، فقام وحمد الله وأثنى عليه وصلّى على نبيه محمد ﷺ ثم انقطع، وبُهت فما وصل ولا قطع، ووقف ساكتًا مفكرًا.

فلما رأى ذلك منذر بن سعيد قام قائمًا بدرجة من مرقاة أبي علي، ووصل افتتاحه بكلام عجيب بهرَ العقول جزالةً وملأ الأسماع جلالةً، ثم ذكر الخطبة كما سبق. وقال (ابن سعيد) بعد إيرادها ما صورته: فصلّب العلج وغُلِب على قلبه، وقال: هذا كبير القوم، أو كبش القوم. وخرج والناس يتحدثون عن حسن مقامه وثبات جنانه وبلاغة لسانه. وكان الناصر أشدهم تعجبًا منه، وأقبل على ابنه الحكم - ولم يكن يثبت معرفته - فسأله عنه فقال له: هذا منذر بن سعيد البلوطي، فقال: «والله لقد أحسن ما شاء، ولئن أخَّرني الله بعدُ لأرفعن من ذكره، فضع يدك يا حكم عليه واستخلصه وذكرني بشأنه، فما للصنيعة مذهب عنه». ثم ولاه الصلاة والخطابة في المسجد الجامع بالزهراء، ثم توفي محمد بن عيسى القاضي فولاه قضاء الجماعة بقرطبة وأقره على الصلاة بالزهراء»(*).

(*) كذا في الأصل، وعند ابن الفرضي: «وولى قضاء مدينة ماردة وما والاها من مدن الجوف، ثم ولى قضاء الثغور الشرقية». واستبدال ماردة بلاردة، من رأي آسين.

Cf: Asfn Palacios, Abenhazam.., I, p. 133y nota 1.

(*) ابن سعيد: المغرب، برواية المقري، نفح، جـ٢، ص٣٤٩. والمقري يشير في كلامه إلى نص خطاب منذر، وقد ذكره قبل ذلك (نفس الجزء، ص٣٤٥-٣٤٨).

لقال المقري في النفح: «وكان منذر متفننًا في ضروب العلوم، وغلب عليه التفقه بمذهب أبي سليمان داود بن علي الأصفهاني المعروف بالظاهري، فكان منذر يُؤثِر مذهبه ويجمع كتبه ويحتج لمقالته، ويأخذ به نفسه وذويه، فإذا جلس للحكومة قضى بمذهب الإمام مالك وأصحابه، وهو الذي عليه العمل بالأندلس، وحمل السلطانُ أهل مملكته عليه. وكان خطيبًا بليغًا عالمًا بالجدل حاذقًا فيه، شديد المعارضة، حاضر الجواب عتيده، ثابت الحجة، ذا شارة عجيبة ومنظر جميل، وخلق حميد، وتواضع لأهل الطلب وانحطاط إليهم وإقبال عليهم»[*].

وقد توقف انتشار المذهب الظاهري أيام المنصور بسبب ما تظاهر به من إنكار غير المالكية من المذاهب. ولكن أيام المنصور لم تكد تنقضي حتى ظهر المذهب من جديد وانصرف إلى إذاعته في قرطبة أبو الخيار بن مُفْلت (ف٦٨) وتلميذه ابن حزم (ف٧٥)[١٢].

ف١٣٠-تحرير الوثائق والشروط والفرائض (قسم المواريث)

كان النظام القضائي في الأندلس يترك الناس أحرارًا في اختيار من يقوم بتحرير ما يتعاقدون عليه من شروط، إذ لم يكن للحكومة أصحاب شروط (موثقون) رسميون، وكان من نتائج ذلك أن عنى الكثيرون بوضع كتب تهوّن على الناس أمر العقود وصيَغِها.

وأقدم ما لدينا من المؤلفات في هذا الباب «ديوان» ابن الهندي القرطبي، وهو أحمد بن سعيد الهمداني، يكنى أبا عمر (٣٢٠/٩٣٢-٣٩٨/١٠٠٨) وكان تلميذًا

(*) المقري: نفح، جـ٢، ص٢٢٨، وقد رأيت إثبات هذه الإضافة بين حاصرتين ليتصل سياق الكلام.

لقاسم بن أصبغ وابن مسرة وصديقًا للحكم المستنصر، وكان متحققًا بالفقه والتاريخ ومتمكنًا من تحرير الوثائق العامة. (قال ابن عفيف: وكان حافظًا للفقه وحافظًا لأخبار أهل الأندلس بصيرًا بعقد الوثائق، وله فيها ديوان كبير نفع الله المسلمين به. قال ابن مفرج: قرأت على أبي عمر ديوانه في الوثائق ثلاث مرات، وأخذته عنه على نحو تأليفه له، فإنه ألّف أولاً ديوانًا مختصرًا من ستة أجزاء فقرأتها عليه، ثم ضاعفه وزاد فيه شروطًا وفصولاً وتنبيها (ت) فقرأت ذلك عليه أيضًا، ثم ألّفه ثالثًا واحتفل فيه، وشحنه بالخبر والحكم والأمثال والنوادر والشعر والفوائد، فأتى الديوان كبيرًا.

واخترع في علم الوثائق فنونًا وألفاظًا وفصولاً وأصولاً وعُقدًا عجيبة، فكتبت ذلك كله وقرأته عليه. وكان طويل اللسان حسن البيان كثير الحديث بصيرًا بالحجة، تنتجعه الخصوم فيما يحاولونه ويرده الناس في مهماتهم، فيستريحون معه، ويشاورونه فيما عَنَّ لهم وكان وسيمًا حسن الخلق والخلق. وكان إذا حدث بيَّن وأصاب القول فيه وشرحه بأدب صحيح ولسان فصيح. وخاصم يومًا عند صاحب الشرطة والصلاة إبراهيم بن محمد الشريف فنكل وعجز عن حجته، فقال له الشريف: ما أعجب أمرك أبا عمر! أنت ذكيّ لغيرك بَكِيٌّ في أمرك! فقال: كذلك يبين الله آياته للناس، ثم أنشد متمثلاً:

صرتُ كأني ذبالةٌ نُصبت ... تضيء للناس وهي تحترق

البيت للعباس بن الأحنف... »(*).

ومن بين من اشتهر بتحرير الشروط والوثائق ابن أبي زمنين وابن العطار (سهل بن إبراهيم الاسِتجي المتوفى ٣٨٧/٩٩٧) وموسى بن حامد؛ لأن عبد الواحد الفهري

(*) ابن بشكوال: الصلة، رقم ١٩.

المتوفى سنة ١٠٦٩/٤٦١ يقول: إنه نظر إلى مؤلفاتهم في هذا الباب عندما ألّف «ديوان» وثائقه الذي أبقى عليه الزمان ووصل إلى أيدينا، (محفوظ لدى مجلس تشجيع الدراسات في مدريد)(*) (١٣).

وعبد الواحد هذا من البُنْت بكورة بلنسية، وكان فقيهًا نابهًا متحققًا بالشروط عارفًا بطرقها وعللها، وكتابه يعرض علينا كل صيغ العقود التي كان يستعملها أصحاب الوثائق والشروط في قرطبة. أما طرق أهل طليطلة في تحرير وثائقهم فنجدها في الكتاب المسمى «الوثائق المستعملة» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن مغيث الطليطلي المتوفى سنة ١٠٦٩/٤٩١، (مخطوط بمكتبة المجمع التاريخي الإسباني، مجموعة جايانجوس (رقم ٤٩)، بينما كان الناس في الجزيرة الخضراء وما يصاقبها يتبعون نماذج الوثائق والشروط التي أوردها علي بن القاسم الصنهاجي المتوفى سنة ١١٨٩/٥٨٤ في «ديوانه». وكان علي بن القاسم أول أمره فقيهًا نابهًا وموثّقًا ضليعًا، ثم ولي قضاء بلده. ومجموعته بين أيدينا الآن، مخطوطة في مكتبة مجلس تشجيع الدراسات في مدريد(١٤).

والقيمة التاريخية لهذه المجموعات من الوثائق عظيمة، وذلك يتجلى لنا من المعلومات القيِّمة التي استخرجها منها خليان ريبيرا في دراسته لأجناس الناس ولغاتهم في الأندلس الإسلامي.

وكان قَسْم المواريث ناحية من أعقد نواحي التشريع الإسلامي، وذلك بسبب اختلاف حصص الميراث التي تخص كُلاً من الورثة، هذا إلى تقلقل تكوين الأسرة، مما كان يجعل التقسيم بين ورثة كثيرين أمرًا عسيرًا. وقد عني الأندلسيون بوضع مؤلفات في الفرائض (قسم المواريث) تقوم على معرفة بأصول الشريعة والحساب.

(*) l.a junta de Amlliaciton de. Estudios, Madrid.

ومن المؤلفات في هذا الباب كتاب ابن ثابت ومختصر القاضي أبي القاسم الحوفي ثم الجعدي، ومن بين مؤلفات المستعجمين التي عثرنا عليها رسالة هامة عن «قسم المواريث بين المسلمين على مذهب مالك»، (وقد نشرها سانشيد بيريز في عام ١٩١٤)[١٥].